

جُزْءٌ فِيهِ
الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ

إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّبَاتِ فِي الْكُتُبِ هَمَزَ عَلَى صَلَاةِ

لِلْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ
(ت ٨٥٢ هـ)

نَحْفِيسُ
وَرِضَايُوسَانَةِ الْخَزَائِنِ

جُزْءٌ فِيهِ
الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ

أَبِي الْقَاسِمِ الْكَلْبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع ٣٦٥٧ / ٢٠٠٩ م

الترقيم الدولي 2 - 59 - 6278 - 977 - 978 - I.S.B.N.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِّل فلا هادي له، والصَّلَاة والسَّلَام على خير خلقه، وأفضل رسله وأنبيائه، مُحَمَّد المبعوث بالهدى والرَّحمة، وسعادة الدَّارين لمن آمن به وأتبع سبيله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

وبعد:

فهذا جزءٌ لطيف من أجزاء الحافظ ابن حجر العسقلاني، ذكر فيه حديثاً في فضل الإكثار من الصَّلَاة على رسولنا خير الأنام عليه الصَّلَاة والسَّلَام، وهو قوله: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِأَكْثَرِهِمْ عَلَيَّ صَلَاةً» خرَّجه من مصادر حديثيَّة، وذكر رجاله وعَرَّف بهم، ثمَّ حُكِّمَهُ وما أعلَّ به، وانتهى إلى تقويته، ثمَّ ذكر فوائده ومسائله، وختَمَهُ بذكر المواطن المشروعة في الصَّلَاة على البشير النذير، وأنَّ أكثر النَّاس صلاة عليه من أكثر ذِكره، فأظهر بذلك اختصاص أهل الحديث بهذه الفضيلة؛ لكثرة ذكرهم له وصلاتهم عليه ﷺ في مجالسهم ومُعَظَم تصرُّفاتهم.

«هَمَّ أَحَقَّ بِهَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ قَوْمٍ فَارْقُوا الْأَهْلَ وَالْأَوْطَانَ، وَقَنَعُوا بِالْكَسْرِ وَالْأَطْمَارِ فِي كُتُبِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَطَلَبَ الْحَدِيثَ وَالْأَخْبَارَ، يَجُولُونَ فِي الْبَرَارِيِّ وَالْقَفَارِ، وَلَا يِيَالُونَ بِالْبُؤْسِ وَالْإِقْتَارِ، مَتَّبِعُونَ لَأَثَارِ السَّلَفِ مِنَ الْمَاضِينَ، وَالسَّالِكُونَ ثُبَجَ مَحَجَّةِ الصَّالِحِينَ، وَرَدُّ الْكَذِبِ عَنْ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَذَبُّ الزُّرُورِ عَنْهُ حَتَّى وَضَحَ لِلْمُسْلِمِينَ الْمَنَارَ، وَتَبَيَّنَ لَهُمُ الصَّحِيحُ مِنْ بَيْنِ الْمَوْضُوعِ وَالزُّرُورِ مِنَ الْآثَارِ...»^(١).

وقال العلامة صدِّيق حسن خان في كتابه «نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار»، نقلًا عن صفة الصَّلَاةِ للألباني (ص ١٧٦) بعد أن ساق أحاديث كثيرة في فضل الصَّلَاةِ على النَّبِيِّ ﷺ والإكثار منها قال (ص ١٦١): «لَا شَكَّ فِي أَنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ صَلَاةً عَلَيْهِ ﷺ هُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَرَوَاةُ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ؛ فَإِنَّ مِنْ وَظَائِفِهِمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ التَّصْلِيَةُ عَلَيْهِ أَمَامَ كُلِّ حَدِيثٍ وَلَا يَزَالُ لِسَانُهُمْ رَطْبًا بِذِكْرِهِ ﷺ، وَلَيْسَ كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ وَلَا دِيْوَانٌ مِنْ دَوَاوِينِ الْحَدِيثِ - عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا مِنَ الْجَوَامِعِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالْمَعَالِمِ، وَالْأَجْزَاءِ، وَغَيْرِهَا - إِلَّا وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى آلَافِ الْأَحَادِيثِ، حَتَّى إِنَّ أَخْصَرَهَا حَجْمًا كِتَابُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْسَيُوطِيِّ فِيهِ عَشْرَةُ آلَافِ حَدِيثٍ، وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ سَائِرُ الصُّحُفِ النَّبَوِيَّةِ، فَهَذِهِ الْعَصَابَةُ النَّاجِيَةُ وَالْجَمَاعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَسْعَدُهُمْ بِشَفَاعَتِهِ ﷺ - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - وَلَا

يساويهم في هذه الفضيلة أحدٌ من النَّاسِ إِلَّا مَنْ جاء بأفضل ممَّا جاؤوا به ودونه خرط القتاد، فعليك يا باغي الخير وطالب النِّجاة بلا ضير أن تكون محدثًا أو متطفلاً على المحدثين وإلا فلا تكن... فليس فيما سوى ذلك من عائدة تعود إليك».

ومصنّف هذا الجزء هو الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو مستغن عن التعريف بواضح الشهرة، لكن أشير إلى ترجمته بإيجاز فأقول:

هو أحمد بن عليّ بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن محمود بن أحمد بن حجر الكناني العسقلاني، كُنِيَتْهُ أبو الفضل، ولقبه شهاب الدّين، وشهرته ابن حجر، والحافظ.

ولد في شعبان سنة (٧٧٣هـ) في مصر، أكمل حفظ القرآن وعمره تسع سنين، وحجّ وعمره (١٢) سنة، فسمع بمكة غالب «صحيح البخاري»، ولم يزل يسمع ويطلب إلى أن حصّل علماً كثيرًا، وكان عدد شيوخه (٦٢٨) شيخًا، وأشهرهم الحافظ العراقي ونور الدين الهيثمي، كما أنّ له تلامذة كثيرين، أشهرهم الإمام الحافظ السّخاوي والإمام البقاعي وغيرهما، وصنّف الكثير من المصنّفات، أشهرها «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، «الإصابة في تمييز الصّحابة» وغيرها كثير، وكانت وفاته رحمه الله سنة (٨٥٢هـ).

وأما الجزء الذي قمت بتحقيقه فهو من محفوظات المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم (١٨٩١) (٩٧٤٣٧ مجاميع)، وهو بخطّ الحافظ ابن حجر نفسه كما يظهر

للعارف بخطه - رحمه الله - ومما يدل على ذلك وجود الكشط والتصحيح واللاحق في غير ما موضع، يقع الجزء في تسع ورقات ذات وجهين، مكتوب بالمداد الأسود، وأما ورقة العنوان فهي بخط محمد بن أحمد المظفري بالمداد الأحمر بما نصه:

«جزء فيه الكلام على حديث: «إن أولى الناس بي أكثرهم عليّ صلاة»»

لشيخ الحفاظ أحمد بن علي ابن حجر وبخطه، تغمده الله برحمته آمين.

هذا الجزء وقف لله تعالى على طلبة الحديث، لعن الله من غيره، آمين،

وقف لله تعالى، وكتب محمد المظفري، لطف الله به. انتهى.

ومحمد بن أحمد المظفري ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع»

(٧/٧٦)، فقال: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله المظفري - نسبة لسويقة

المظفر خارج باب الشعرية - الفاخوري أبوه، الشافعي، نزيل جامع الغمري،

ويعرف بالمظفري وبابن الفاخوري. ولد سنة تسع وسبعين بسويقة المظفر،

وحفظ القرآن والبعض من كل من «الحاوي» و«المنهاج» و«ألفية ابن مالك»

و«ألفية العروض» وغير ذلك، ممن قرأ عليّ بحثاً في «التقريب» للنووي إلى أثناء

ثاني أقسام التحمل، ورواية «صحيح مسلم» وغير ذلك، وسمع ثلاثيات

البخاري والكثير من «دلائل النبوة» وأشياء، كأماكن من «القول البديع»،

ومن شرحي «للألفية» و«شرح العمدة» لابن دقيق العيد، و«العمدة» و«الموطأ»

وغير ذلك، وكتبت له إجازة في كراسة، وقرأ على الديمي وغيره؛ واشتغل

قليلاً ولازم فضلاء الوقت كالبدر المارداني في فنون، وجاور بجامع الغمري

وربما أذن به، وحرص على القراءة في السَّبع وله همّة ورغبة في الاشتغال.
وأما نسبة الجزء للحافظ فدلائله كثيرة، ويكفي أنّه بخطّه - رحمه الله -
زيادة على ذلك فقد نسب له كلُّ من: السُّيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان»
(ص ٤٨)، وعبدالرزّوف المناوي في «اليواقيت والدُرر في شرح نخبة ابن حجر»
(١/ ١٣٩)، وعبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٥)، وكذا فإنَّ
أسانيد الكتب والأجزاء التي نقل عنها الحافظ في هذا الجزء متوافقة مع أسانيد
إليها التي أوردها في كتابه «المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس».

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجزي أخي عمّار تمالك الباحث في مركز
الملك فيصل بالرياض على ما تفضّل به عليّ من معلومات مفيدة عن الجزء، كما
أسأله تعالى أن يجعل عملي هذا وغيره من الأعمال خالصةً لوجهه الكريم،
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الجزائر: ١٢ من شهر شعبان ١٤٢٨هـ

جُزْءٌ فِيهِ
الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ

أَبِي الْقَاسِمِ الْكَلْبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

لشيخ الحقاظ أحمد بن علي بن حجر
وبخطه

تغمده الله برحمته آمين
هذا الجزء وقف الله تعالى على طلبة الحديث،
لعن الله من غيرهم، آمين، وقف الله تعالى،
وكتب محمد المظفري، لطف الله به.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه المآب، رافع من أسند أمره إليه بصحيح النية إلى المقام العالي الجناب، وواصل من انقطع ليبابه وتعلق قوياً أسبابه بأحسن نوال وأجزل ثواب، أحمدته على ما حوّل من نعمة رَفَدُها^(١) مديد المبار، وأشكره على ما حوّل من نقمة وفَدُها^(٢) شديد المضار، وأستهديه فهو منقذ من استهداه من ضلاله، وأستغفره من التقصير في شكر إنعامه وإفضاله، وأستعينه مستكيناً، وقد فاز من خضع لعظمته وجلاله، وذُلّ لعزته وكماله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا مساعد، ولا ضدّ ولا معاند، ولا ظهير ولا معاضد، وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله وحبيبه وخليفه إمام المتّقين وسيد الخلق أجمعين، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه والتّابعين، صلاة تنتظم جواهرها في عيون التّحف المعظمة، وتلتئم مفاخرها في متون الصّحف المكرّمة، ورضي الله عن الأئمة الأربعة الأعلام أركان الإسلام وهُداه الأنام، وعن حملة الآثار النبويّة، أولى الحفظ والإتقان،

(١) الرّفد بالكسر، العطاء والصّلة.

(٢) أي قدومها.

والرَّحْلَةَ إلى أقاصي البلدان في ضبط هذا الشأن، وعن شيخنا شيخ الإسلام^(١) حامل راية الاجتهاد في جميع العلوم، ومفخر أهل المدر والوبر على مجاوري الشُّهب والنُّجوم، تغمّده الله برحمته تكون لأبواب الجنان له فاتحة، وجعل سحائب الرضوان على لحده غادية بنفحة طيبة ورائحة، وعن خليفته الذي نصّ عليه وارتضاه لمرتبة العليّة^(٢) سيّدنا شيخ الإسلام قاضي القضاة بالممالك الإسلامية، وعن السّادة الحاضرين رؤوس الرّئاسة ونفوس النّفاة وأعيان الأعيان، ورحم الله مؤسّس هذا الإحسان المشيّد الأركان، العظيم النّفع لكلّ قاصٍ ودان^(٣)، ونصر الله بالملك النّاصر جيوش الإسلام والعساكر على كلّ معاند وفاخر^(٤)، وردّ عنهم كيد كلّ منافق وكافر ما ائتلف الفرقدان واختلف الجديدان.

(١) لعلّه يقصد شيخه سراج الدّين البلقيني.

(٢) لعلّه يقصد محمّد بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني بدر الدّين ابن الشّيخ سراج الدّين، قال ابن حجر في «الدّرر الكامنة» (٤/١٥٥): «... وولي قضاء العسكر عوضاً عن والده سنة (٨٩) وكان أبوه يعظّمه ويقدمه حتّى كان يرد عليه في الدّرس ويعارضه في التّرجيح فيخضع له ومات بعلّة الاستسقاء في شعبان سنة (٨٩)».

(٣) لعلّه يقصد المدرسة التي ذكرها الحافظ في ترجمة الملك النّاصر الآتي، وقال عنها: «وشرع في عمارة المدرسة المشهورة في الرملة وشهرتها في مكانها تغني عن وصفها وليس لها في عظم البناء بالديار المصرية نظير ومات ولم تكمل...».

(٤) لعلّه يقصد: حسن بن محمّد بن قلاوون الصّالحي الملك الناصر ابن المنصور، له ترجمة في «الدّرر الكامنة» لابن حجر (٢/٣٨).

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ الْمَرْفُوعَ الرَّتَبَةَ تَحْتَهُ عُلُومُ الدِّينِ مُدْرَجَةٌ وَإِنْ اخْتَلَفَ مِنْهَا الْمَوْضُوعُ، وَبَقَاءُ سِلْسَلَةِ الْإِسْنَادِ شَرَفٌ^١ اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَهُوَ عَلَى تَوَالِي اللَّيَالِي غَيْرُ مَقْطُوعٍ، وَقَدْ وَرَدَ فِي شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَمَآثِرِهِمْ وَمُنَاقِبِهِمْ وَمَفَاخِرِهِمْ آيَاتٌ عَيُونُهَا نَوَاطِرُ، وَأَثَارُ رِيَاضِهَا نَوَاضِرُ، فَهِيَ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ، وَأَوْضَحُ مِنْ أَنْ تُشْرَحَ، وَمِنْ أَعْظَمِهَا مَنَّا، وَأَيَمْنِهَا يُمْنًا:

مَا أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ الْمُسْنَدُ الْمَعْدَّلُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَا الزَّيْنَبِيِّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنِ أَيُّوبَ الْعَلَّامِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ ابْنِ صَدَقَةِ الْحَرَّانِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةَ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْمُظْفَرِ بْنِ السَّبْطِ الْهَمْدَانِيِّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْعِزِّ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُكْبَرِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنُونَ التَّرْسِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرَانَ بْنِ عِمْرَانَ الرَّازِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خُلْدِ بْنِ حَفْصِ الدُّورِيِّ، قَالَ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ سَيَّارٍ هُوَ الرَّمَادِيُّ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدِ ابْنِ عَثْمَةَ، قَالَ: ثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبِ بْنِ زَمْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ مَوْلَى طَلْحَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ هُوَ ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»^(١).

(١) سَيَأْتِي تَحْرِيجُهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ عِنْدَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ.

ورواه خالد بن مخلد، عن موسى بن يعقوب فزاد فيه رجلاً.

أخبرناه الإمام العلامة المسند أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد ابن عبد الواحد التنوخي قراءةً عليه، قال: أنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب ابن نعمة الصّالحي، عن عبد اللّطيف بن محمّد بن التّعاويزي^(١): أنّ عبدالحقّ ابن عبد الخالق بن يوسف أخبره قال: أنا أبو القاسم هادي بن إسماعيل الحسيني، قال: أنا أبو القاسم علي بن إبراهيم الخياط، قال: أنا أبو الحسين أحمد بن فارس اللّغوي، قال: نا ابن الصّواف يعني محمّد بن أحمد بن علي^(٢)، قال: ثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة^(٣).

ح وقرأته أعلى من هذه الرواية بدرجتين، ومن التي قبلها بدرجة على أمّ الحسن بنت المنجا^(٤) بدمشق، عن سليمان بن حمزة الحاكم: أنّ محمّد بن عماد كتب إليهم عن هبة الله بن الحسين الحاسب، قال: أنا أبو الحسين أحمد بن محمّد ابن النّفقور، أنا أبو القاسم عيسى بن علي بن داود بن الجراح، قال: قرئ علي

(١) نسبة إلى كتابة التّعاويز كما في «اللّباب».

(٢) كذا في الأصل، وفي «طبقات الشّافعية» للسّبيكي: «حدّثنا أبو بكر أحمد بن علي الصّواف»،

وفي «تاريخ بغداد» (٢/ ١١٥): «محمّد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق بن إبراهيم بن

عبد الله أبو علي المعروف بابن الصّواف، سمع... وعبد الله بن أحمد بن حنبل».

(٣) أخرجه السّبيكي في «طبقات الشّافعية» (١/ ١٧٠، ١٧١) عن أحمد بن أبي خالد بن نعمة الله

به، ومن طريق البهاء عبد الرّحمن بن إبراهيم، عن عبد الحقّ بن عبد الخالق به.

(٤) هي فاطمة بنت محمّد بن أحمد بن محمّد بن عثمان بن المنجا أم الحسن بنت عزّ الدين التنوخيّة

الدّمشقية، قرأ عليها الحافظ الكثير من الكتب الكبار والأجزاء.

أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز وأنا أسمع، قال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا خالد بن مخلد، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي، ثنا عبد الله بن كيسان، أخبرني عبد الله بن شدّاد بن الهاد، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر مثله^(١).

رواه الحافظ أبو أحمد بن عدي في الكامل^(٢)، عن أبي القاسم عبد الله ابن محمد بن عبد العزيز كما أوردناه، فوافقناه فيه بعلو درجتين على طريقه أيضًا. وهكذا رواه الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل في كتاب «فضل الصلاة» له، وأبو بشر إسماعيل ابن عبد الله الأصبهاني المعروف بسمويه الحافظ في «فوائده»، وأبو يعلى أحمد ابن علي بن المثنى الموصلي، وأبو عبد الرحمن بقي بن مخلد الأندلسي، والحسن ابن سفيان في «مسانيدهم» وعبيد بن غنّام الكوفي ومحمد بن وضّاح الأندلسي كلّهم عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الكوفي الحافظ به^(٣).

وهكذا رواه يحيى بن معين وعثمان بن أبي شيبة وأبو كريب محمد ابن العلاء وأبو بكر محمد بن إسحاق الصّغاني وأحمد بن مهراّن الأصبهاني وعمرو

(١) أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٥١/٤) من طريق نصر بن المظفر البرمكي، عن أبي

الحسين بن النقور به.

(٢) «الكامل» (٣٦/٣).

(٣) وهو في «مصنّفه» (٣٣٠/٦).

ابن معمر العُمركي، وعبّاس بن محمّد الدّوري، وعلي بن داود القنطري، كلّهم عن خالد بن مخلد.

أمّا طريق ابن أبي عاصم؛ فقرأت على عبد الله بن عمر بن علي^(١)، عن زينب بنت الكمال، عن يوسف بن خليل الحافظ: أنّ محمّد بن إسماعيل الطّرسوسي أخبرهم: أنا محمود بن إسماعيل الصّيرفي، أنا أبو بكر محمّد بن عبد الله بن شاذان، أنا أبو بكر عبد الله بن محمّد بن محمّد بن فورك القَبّاب، ثنا ابن أبي عاصم، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، فذكر مثله^(٢).

وأمّا طريق سمّويه؛ فأنبئت عمّن سمع الحافظ ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد المقدسي يقول: أنا أبو جعفر الصيدلاني^(٣)، أنا أبو علي الحداد، أنا أبو نعيم^(٤)، أنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، ثنا سمّويه، ثنا عبد الله ابن أبي شيبة به^(٥).

وأمّا طريق أبي يعلى؛ فقرئ على فاطمة بنت محمّد بن عبد الهادي وأنا أسمع، عن محمّد بن أحمد بن أبي الهيجاء: أنّ محمّد بن إسماعيل الخطيب،

(١) أبو المعالي السّعودي الحلاوي.

(٢) فضل الصّلاة على النّبي ﷺ، (٢٤).

(٣) واسمه محمّد بن أحمد بن نصر الأصبهاني، سمع حضوراً من أبي علي الحداد الحسن بن أحمد الأصبهاني، وكان يمكنه السّماع منه فيما اتّفق، كما قال الدّهبي في «السّير» (٢١ / ٤٣٠).

(٤) هو الأصبهاني الحافظ صاحب كتاب «الحلية» وغيره.

(٥) لم أقف عليه من هذا الطريق.

أخبرهم عن فاطمة بنت سعد الخير سماعاً، أن زاهر بن طاهر أخبرهم: أنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي، أنا أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان، ثنا أبو يعلى، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة بإسناده، وزاد في أوله: «ألا إن أولى الناس...» والباقي مثله^(١).

وأما طريق بقي بن مخلد؛ فأنبأنا أبو حيّان محمد بن حيّان بن العلامة أبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطي مشافهةً غير مرة، عن جدّه، عن أبي علي ابن أبي الأحوص^(٢)، قال: أنبأنا الحافظ أبي^(٣) بكر محمد بن إسماعيل بن محمد ابن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي، قال: أنا الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله ابن الجد الفهري، أنا أبو محمد بن عتاب، أنا الحافظ أبو عمر يوسف بن محمد ابن عبد البرّ، أنا محمد بن عبد الملك بن صفوان، أنا عبد الله بن يونس القبري، ثنا بقي بن مخلد، نا أبو بكر بن أبي شيبة به^(٤).

وأما طريق الحسن بن سفيان؛ فقرأت على العلامة أبي إسحاق إبراهيم ابن أحمد ابن الحريري، عن أبي عبد الله بن الزرّاد^(٥): أن الحافظ الحسن بن أبي

(١) «مسند أبي يعلى» (٨/٤٢٧، ٤٢٨).

(٢) الحسين بن عبد العزيز بن محمد ابن أبي الأحوص أبو علي الأندلسي الفهري المعروف بابن الناظر المقرئ قاضي المرية ومالقة (ت ٦٨٠).

(٣) كذا في الأصل، والصواب (أبو)، وذلك أن الحافظ كتب قبلها (عن أبي بكر) ثم ضرب على (عن) وأثبت (أنبأنا) مكانها ولم يغيّر (أبي).

(٤) لم أقف عليه من هذا الطريق.

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء.

الفتوح البكري^(١) أخبرهم: أنا أبو روح عبد المعز بن محمد الهروي، أنا تميم ابن أبي سعيد الجرجاني، أنا أبو الحسن علي بن محمد البخّائي^(٢)، أنا أبو الحسن محمد ابن أحمد بن هارون الزوزني، ثنا أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي في «صحيحه» قال: أنا الحسن بن سفيان، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة به.

قال ابن حبان: «في هذا الخبر بيان جليٌّ بأن أقرب الناس من النبي ﷺ يوم القيامة أصحاب الحديث؛ إذ ليس من الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم»^(٣).

وأما طريق عبيد بن غنّام؛ فقرأت على عبد الله بن عمر بن علي، أخبركم غلبك بن عبد الله^(٤): أن عبد اللطيف بن الصّيقل^(٥) أخبرهم: أنا ضياء بن أبي القاسم^(٦)، أنا أبو بكر بن عبد الباقي القاضي^(٧)، أنا أبو بكر بن ثابت الحافظ، أنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ثنا أبو بكر عبد الله بن يحيى الطلّحي، ثنا عبيد بن غنّام بن حفص بن غياث، نا أبو بكر بن أبي شيبة به.

(١) هو الحسن بن محمد بن أبي الفتوح الدمشقي.

(٢) بضمّ الباء الموحدة والحاء المهملة المشددة وفي آخرها الثاء المثلثة، نسبة إلى البخّات أحد أجداده، كما في «اللّباب».

(٣) «صحيح ابن حبان» (الإحسان - ٣/ ١٩٢)، وفي كلام ابن حبان بعض الاختلاف في اللفظ.

(٤) غلبك بن عبد الله الأشرفي الخزنداري، وغلبك بمعجمة مضمومة وبموحدة مفتوحة واللام قبلها ساكنة كما في «توضيح المشتبه» (٦/ ٣٤٠).

(٥) هو النّجيب أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصّيقل.

(٦) هو أبو علي ضياء بن أبي القاسم أحمد بن علي بن الحزيف البغدادى البخارى السّقلاطونى النّجار.

(٧) هو محمد بن عبد الباقي الأنصاري الحنبلي قاضي المارستان.

قال أبو نعيم: «هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها؛ لأننا لا نعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر ما نعرف لهذه العصابة نسخاً وذكرًا»^(١).

وأما طريق محمد بن وضاح؛ فأنبأنا عبد الله بن محمد بن محمد ابن سليمان^(٢) شفاهما، عن يحيى بن محمد بن سعد في آخرين، قالوا: أنا جعفر ابن علي^(٣) إذننا، قال: كتب إلينا أبو القاسم خلف بن بشكوال الحافظ، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن عتاب، ثنا أبي، أنا خالد بن يحيى، أنا عبد الله بن محمد ابن أبي العطف، نا محمد بن وضاح، نا أبو بكر بن أبي شيبة به^(٤).

وأما طريق يحيى بن معين؛ فأخبرنا أبو المعالي السعودي^(٥) قراءة عليه، أنا أبو محمد بن عبد الله القاهري، أنا أبو الفرج الشيباني، أنا أبو علي بن الخريف، أنا أبو بكر بن أبي طاهر^(٦)، أنا أحمد بن علي البغدادي، أنا طلحة بن علي ابن الصقر، أنا محمد بن عبد الله الشافعي، نا محمد بن عبد الله بن مريع، ثنا يحيى

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٥)، وأخرجه من طريقه ابن بشكوال في «القربة إلى رب العالمين» (٣٧).

(٢) النيسابوري الأصل، ثم المكي المعروف بالنشأوري.

(٣) أبو الفضل الهمداني الإسكندراني.

(٤) لم أقف عليه من هذا الطريق.

(٥) عبد الله بن عمر بن علي.

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري المتقدم، وأبو طاهر كنية والده.

ابن معين، ثنا خالد بن مخلد به^(١).

وأما طريق عثمان بن أبي شيبة، فأنبت عن الحافظ أبي الحجاج المزني: أن إبراهيم بن إسماعيل أخبره، أنا محمد بن أحمد بن نصر، عن فاطمة الجوزدانية سماعاً، أنا محمد بن عبد الله بن ريذة، ثنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، نا الحسين بن إسحاق التستري، نا عثمان بن أبي شيبة، نا خالد بن مخلد به^(٢).

وأما طريق أبي كريب؛ فقرأت على مريم بنت أحمد الأسديّة، أخبركم يونس بن أبي إسحاق، عن حرمي بن عبد الغني: أن عشير بن علي أخبرهم، أنا أبو صادق المديني^(٣)، أنا أبو الحسن بن الطفّال^(٤)، نا أبو طاهر الذهلي^(٥)، نا موسى بن هارون بن عبد الله الحمال، نا أبو كريب، نا خالد بن مخلد به^(٦).

وأما طريق الصّغاني؛ فأنبأنا أبو اليسر أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الأنصاري شفاهاً بدمشق، أن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم العبّادي أخبرهم، أنا إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر، أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي، أنا أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني، أنا أبو بكر ابن

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٥)، وأخرجه ابن بشكوال في «الفوائد» (١٠ - بترقيمي) من طريق أحمد بن علي القاضي، عن ابن معين به.

(٢) «المعجم الكبير» لأبي القاسم الطبراني (١٠/١٧، ١٨).

(٣) مُرشد بن يحيى.

(٤) محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري.

(٥) محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادي المالكي.

(٦) أخرجه البزار في «مسنده» (٤/٢٧٨) عن أبي كريب محمد بن العلاء به.

مهدي بدمشق، أنا إبراهيم بن مخلد بن جعفر، نا حمزة بن القاسم إملاء، نا محمد بن إسحاق الصّاعاني، نا خالد بن مخلد به. لكن لم يقل في المتن «يوم القيامة»^(١).

وأما طريق أحمد بن مهران، فأنبئتُ عمّن سمع الحافظ يوسف بن خليل يقول: أنا أبو عبد الله محمد بن أبي زيد الكّراني، أنا إسحاق بن أحمد بن جعفر، نا أبو القاسم بن أبي بكر الذكواني^(٢)، نا أبو الشيخ الأصبهاني، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان الحافظ وأبو الشّيخ لقبه، ثنا الحافظ أبو جعفر محمد بن عبد الرّحمن الأرّزاني^(٣)، نا أحمد بن مهران، نا خالد ابن مخلد به.

قال أبو جعفر: «فيه دليل على تفضيل أصحاب الحديث، فإنّا لا نعلم أحدًا أكثر صلاة على النبي ﷺ منهم»^(٤).

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الرّاوي» (١٤١/٢) عن إبراهيم بن مخلد به. وأبو بكر ابن مهدي هو الخطيب البغدادي.

(٢) عبد الرّحمن بن أبي بكر محمد بن أبي علي أحمد بن عبد الرّحمن الهمداني الأصبهاني.

(٣) كذا في الأصل وفي «طبقات المحدثين» لأبي الشيخ، وذكره السّمعاني في «الأنساب»

(١٨١/١) فقال: «الأرّزّاني بفتح الالف وسكون الرّاء وضمّ الرّاي والالف بين التّونين،

وهذه النّسبة إلى أرزنان، وهي من قرى أصبهان... ومن القدماء أبو جعفر محمد بن

عبد الرّحمن بن زياد الأصبهاني الأرّزّاني الحافظ....»

(٤) «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٢٤/٤).

وأما طريق العَمْرَكِي، فأنبأنا أبو الحسن علي بن مُحَمَّد الصَّانِع مشافهة،
عن القاسم بن مظفر بن عساكر، عن علي بن الحسين بن علي بن منصور، أنا
أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري في كتابه، أنا أبو القاسم إسماعيل ابن
مسعدة الجرجاني، نا أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهْمِي، ثنا أبو أحمد عبد الله
ابن عدي الحافظ، ثنا الحسين بن إسماعيل هو المحاملي، ثنا عمرو بن مَعمر
العَمْرَكِي، نا خالد بن مخلد به^(١).

وأما حديث عَبَّاس الدُّورِي؛ فقرأت على عبد الله بن عمر، أخبركم
غُلْبَك بن عبد الله، أنا عبد اللطيف بن عبد المنعم، أنا أبو علي بن أبي القاسم^(٢)،
أنا مُحَمَّد بن عبد الباقي الفرضي، أنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحافظ، أبنا
القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي، ثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب هو
الأصم، ثنا العباس بن مُحَمَّد الدُّورِي، ثنا خالد بن مخلد به^(٣).

وأما طريق القنطري؛ فقرأت على عبد الله بن عمر بن علي، عن عائشة
بنت علي سماعاً، أنَّ المعين أحمد بن علي^(٤) أخبرهم، أنا أبو القاسم هبة الله ابن

(١) «الكامل» (٦/٣٤٢)، ووقع فيه: (العمرى) بدل (العمركى)، هو تصحيف.

(٢) ضياء بن أبي القاسم أحمد بن علي بن الحرّيف.

(٣) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٤)، وأخرجه من طريق عباس الدُّورِي أيضًا: الشَّاشِي في

«مسنده» (١/٤٠٨).

(٤) هو معين الدِّين أبو العباس أحمد بن علي بن يوسف الدَّمشقي.

علي^(١)، أنا أبو القاسم^(٢) علي بن الحسين القراء، أنا عبد العزيز بن الحسن ابن
إسماعيل، أنا أبي، أنا أحمد بن مروان، نا علي بن داود القنطري، نا خالد بن مخلد
به. وقال: «إنَّ أولى»، ولم يقل: «يوم القيامة»^(٣).



(١) ابن سعود بن ثابت الأنصاري البوصيري.

(٢) كذا في الأصل، وفي شيوخ البوصيري: أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر بن القراء الموصلي
ثم المصري، سمع من عبد العزيز بن الحسن بن إسماعيل الضراب، عن أبيه كتاب المجالسة
للدينوري، له ترجمة في «السيرة» (٥٠٠ / ١٩) فلعل قول الحافظ (أبو القاسم) وهم والله أعلم.

(٣) هو في المجالسة وجواهر العلم لأحمد بن مروان الدينوري (٤٢٩ / ١).

وله طرق أخرى عن خالد بن مخلد، أخرجه الشاشي في «مسنده» (٤٠٨ / ١) عن محمد ابن
معاذ المروزي، وشعيب بن الليث.

والبزار في «مسنده» (٢٧٨ / ٤) من طريق أحمد بن عثمان، ومحمد بن الليث، كلهم عن خالد
ابن مخلد به.

الكلام على هذا الحديث من أوجه:

❖ الأول: في التعريف بحال من انفرد بهذا الحديث من رجال السند

الأول على سبيل الاختصار:

فصحاياه أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل من بني سعد ابن هذيل بن مدركة، يجتمع مع رسول الله ﷺ في مدركة، أسلم قديماً قبل سادس سنة، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، وولي الكوفة لعمر وقطنها، ثم تحوّل إلى المدينة ومات بها على الصحيح سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: ثلاث وثلاثين، وهو أحد الفقهاء الستة من أكابر الصحابة، روى عنه جماعة من أكابر الصحابة، منهم أبو موسى الأشعري وأبو رافع مولى النبي ﷺ والعبادلة وآخرون، ومناقبه وفضائله كثيرة جدًا، له في «الصحيحين» مائة وعشرون حديثًا، اتفقا منها على أربعة وستين، وتفرّد البخاري بأحد وعشرين، ومسلم بالباقي.

والراوي في طريق خالد بن مخلد: شدّاد بن الهاد، واسم الهاد أسامة ابن عمرو من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن علي بن كنانة، يجتمع مع رسول الله ﷺ في كنانة، له صحبة ورواية، يُقال إنّه مات في عهد عمر، أخرج له النسائي ثلاثة أحاديث.

وابنه عبد الله وُلد في عهد النبي ﷺ وأرسل عنه، وسمع من عمر ابن الخطّاب وعليّ وطلحة والعبّاس بن عبد المطلب وغيرهم، وسلمى بنت عُميس أخت أم الفضل بنت الحارث زوج العبّاس، وميمونة بنت الحارث أمّ

المؤمنين لأُمَّهَما، روى عنه ربعي بن حراش وهو من أقرانه، ومحمد بن كعب القرظي، وطاوس بن كيسان وجماعة.

قال العجلي: «هو من كبار التابعين وثقاتهم»^(١)، ووثقه النسائي وابن سعد وابن حبان^(٢)، وكان ممن خرج على الحجاج مع القراء فغرق هو وعبد الرحمن بن أبي ليلى بدجيل سنة اثنتين وثمانين، روى له الجماعة.

وعبد الله بن كيسان مولى طلحة بن عبد الله بن عوف بن عبد غوث الزهري، شيخ من طبقة الأعمش، لا نعرف له إلا هذا الحديث الواحد، ولا روى عنه إلا موسى بن يعقوب الزمعي، وذكره البخاري في «تاريخه»^(٣) فلم يذكر فيه جرّحاً وذلك رسمه في المستورين، وذكره ابن أبي حاتم عن أبيه^(٤)، ولم ينص على كونه مجهولاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٥) على قاعدته فيمن روى عنه ثقة ولم يجرح، ولا جاء بمتن منكر، روي عنه الترمذي وحده.

وموسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد العزى بن عبد مناف أبو محمد القرشي الأسدي المدني، من طبقة مالك، وجدّه وهب أخو سودة أم المؤمنين، روى عن جماعة من أهل

(١) «معرفة الثقات» (٢/٣٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/١٦٠)، «الطبقات الكبرى» (٦/١٧٨)، «الثقات» (٥/٢٠).

(٣) «التاريخ الكبير» (٥/١٧٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٥/١٤٣).

(٥) «الثقات» (٧/٤٩).

المدينة، وعنه ابن أبي فُديك، ومعن بن عيسى وغير واحد، وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي^(١)، وذلك تعديل منه له؛ إذ من قاعدته أن لا يُحدث إلا عن ثقة عنده، وقال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: «موسى بن يعقوب ثقة»^(٢)، وقال الآجري عن أبي داود: «صالح»^(٣)، وقال ابن عدي: «لا بأس به»^(٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٥)، وأخرج له البخاري في كتاب «الأدب المفرد» وأصحاب السنن الأربعة، وقال النسائي: «ليس بالقوي»^(٦)، وقال ابن سعد: «مات في آخر خلافة أبي جعفر المنصور» يعني سنة ست وخمسين ومائة^(٧).

ومحمد بن خالد ابن عثمة، وعثمة أم محمد، فلذا يقال له محمد ابن عثمة أيضاً، بصري من طبقة أبي داود الطيالسي، روى عن مالك وسليمان بن بلال وجماعة، روى عنه علي بن المديني وعمرو بن علي الفلاس وجماعة، قال أحمد

(١) «تهذيب الكمال»، (٢٨٣/٧).

(٢) «التاريخ»، (١٥٨/٣).

(٣) «تهذيب الكمال»، (٢٨٣/٧).

(٤) «الكامل»، (٣٤٣/٦).

(٥) «الثقات»، (٤٥٨/٧).

(٦) «الضعفاء والمتروكين»، (ص ٣٠٤).

(٧) وضعفه ابن المديني، وأحمد، والدارقطني كما سيأتي. انظر: «تهذيب الكمال»، (٢٨٣/٧)،

«تهذيب التهذيب»، (٣٣٧/١).

وأبو زرعة: «لا بأس به»^(١)، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»^(٢)، مات بعد المائتين، روى له أصحاب السنن الأربعة.

ورفيقه في رواية هذا الحديث عن الزمعي: خالد بن مخلد البجلي، كوفي روى عن علي بن صالح [بن]^(٣) حي، ونافع بن أبي نعيم القارئ، وعبد الله ابن عمر العمري وغيرهم، روى عنه البخاري وهو من كبار شيوخه، وروى هو والباقون له بواسطة، لكن أبو داود في غير «السنن»، وثقه العجلي وابن معين وعثمان بن أبي شيبة، وتكلم فيه بسبب التشيع، مات سنة ثمان عشرة ومائتين^(٤).

هذا الذي تمس الحاجة إلى معرفته من رجال هذا الإسناد لانفرادهم بروايته على ما أوضحناه، وأما من بعدهم فقد اشتهر الحديث عنهم واستفاض فنحتاج من تعرف بأحوال جميعهم إلى زمن طويل.

❖ الوجه الثاني في الحكم عليه:

وقد رواه البخاري في «تاريخه الكبير»، وأبو بكر بن أبي عاصم في «فضل

(١) «العلل ومعرفة الرجال» - رواية عبد الله (٣/٤٥٥)، وفيه: «ما أرى به بأس»، «الجرح والتعديل» (٧/٢٤٣).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/٢٤٣).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وجملة (كوفي...) أثبتتها الحافظ في الهامش لذا سقطت كلمة (بن).

(٤) وضعفه بعضهم، وهو صدوق إن شاء الله، انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٣٦٥).

الصَّلَاة» له كلهم عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي^(١)، ورواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» عن محمد بن إسماعيل بن أبي سميئة^(٢).

ورواه الترمذي في «جامعه» عن أبي بكر محمد بن بشار بندار العبدي، كلاهما^(٣) عن محمد بن عثمة بموقال الترمذي: «حسن غريب»^(٤).

وقال الدارقطني في «الأفراد»: «تفرّد به الزمعي عن عبد الله بن كيسان»^(٥).

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» من طريق خالد بن مخلد كما تقدّم.

ولا يقال لم لم يحكم الترمذي بصحته كما صنع ابن حبان؛ لأننا نقول: المعروف من حال ابن حبان أنه لا يفرّق بين قسمي الصحيح والحسن، بل هما عنده قسم واحد؛ لصلاحيّة كلّ منهما للاحتجاج به، ولأنّ أفراد الحسن من الصحيح يقتضي تقسيم الصحيح إلى أقسام كثيرة؛ لتفاوت مراتبه، فأما الترمذي فحالته في التفرقة بين الحسن والصحيح معروف.

وقد يُقال: إنّ الحكم على هذا الحديث بالصحة أو بالحسن محلّ نظر؛ لأنّ موسى بن يعقوب تقدّم أنّه عدّل وجرح، والجرح مقدّم على التعديل، فالجواب

(١) «التاريخ الكبير» (١٧٧/٥)، «فضل الصلوة على النبي ﷺ» (٢٥).

(٢) «مسند أبي يعلى» (١٣/٩).

(٣) كذا في الأصل، والأولى أن يقول: كلهم، أو ثلاثهم، وهم: (العنزي وابن أبي سميئة وبندار). وسببه أنّ الحافظ ألحق طريق ابن أبي سميئة بعد كتابة طريق العنزي وبندار.

(٤) جامع الترمذي (٤٨٤).

(٥) «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٧٨/٤).

أنَّ الجرح بعد ثبوت العدالة لا يُقبل إلَّا مبيِّن السَّبب؛ لاحتمال أن يكون إذا بيِّن غير قادح في عدالة الرَّاوي، وكلام من أطلق قبول الجرح من غير بيان سببه محمول على ما إذا لم يعارضه توثيق، وإذا كان كذلك فقد أثبت عدالة الزَّمعي أعرَفُ النَّاسِ به عبد الرَّحمن بن مهدي، وكذا قدوة أهل الحديث في معرفة أحوال الرُّواة يحیی بن معین، فلا يُعدل عن هذا التَّعديل إلَّا بجرح بيِّن، وعلى هذا عمل أئمة الحديث كصاحبي الصَّحيح، فقد احتجَّا في صحيحيهما بجماعة تكلم فيهم غيرهما، وحالهما في الغالب محمول على ما قرَّرناه.

وقد يُعلَّ إسناد هذا الحديث بالاضطراب؛ لأنَّ خالد بن مخلد زاد فيه رجلًا^(١). ورواه عبَّاس بن أبي شملة، عن الزَّمعي فقال: عن ابن كيسان، عن عبد الله ابن عتبة، أو عتبة بن عبد الله، عن ابن مسعود، ذكر ذلك البخاري في «تاريخه»^(٢). ورواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» من طريق أبي القاسم بن أبي الزناد عن الزَّمعي فقال: عن ابن كيسان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن ابن عتبة،

(١) أعلَّه بذلك الدَّارقطي في «العلل» (١١٢/٥)، فقال: «والاضطراب فيه من موسى ابن يعقوب، ولا يُحتجُّ به».

(٢) «التَّاريخ الكبير» (١٧٧/٥)، وفيه: «موسى، عن عبد الله بن كيسان مولى طلحة بن عبد الله ابن عوف، عن عتبة بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود...»، وليس فيه ما ذكر الحافظ من الشُّكِّ في عبد الله بن عتبة، أو عتبة بن عبد الله، وإنَّما فيه عتبة بن عبد الله من غير شكٍّ، وكذا ذكره البيهقي تعليقًا في «شُعَب الإيمان» (١٢٩/٣ - الرُّشد).

وعبَّاس بن أبي شملة ذكره البخاري في «التَّاريخ الكبير» (٨/٧)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حَبَّان في «الثَّقَات» (٥٠٩/٨).

عن ابن مسعود^(١).

ويندفع هذا الاعتراض بأن هذا الاختلاف فيه غير قادح أيضًا؛ لأنَّ الاضطراب إنَّما يكون موجبًا للضعف إذا تساوت وجوهه وبيد الترَّجيح، وليس الأمر هنا كذلك؛ لأنَّ رواية خالد بن مخلد لا تنافي رواية ابن عثمة، لأنَّه لا يبعد أن يكون عبد الله بن شدَّاد سمعه من أبيه عن ابن مسعود، ثمَّ لقي ابن مسعود فسمعه منه، وإنَّما قلنا ذلك مع جواز أن يكون روايته عن أبيه هي المتَّصلة لثبوت لقائه لابن مسعود في غير هذا الحديث، ولأنَّ أئمة الحديث لم يصفوه بالتدليس، وأمَّا رواية ابن أبي شملة فالظاهر أنَّه وهم في عبد الله ابن شدَّاد، ويدلُّ على ذلك شكُّه هل هو عبد الله بن عتبة، أو عتبة بن عبد الله، وأمَّا رواية ابن أبي الزناد فلا يُعوَّل عليها؛ لأنَّها من طريق محمَّد بن مسلمة الواسطي وهو متروك الحديث متَّهم^(٢)، عن يعقوب بن محمَّد الزُّهري وهو ضعيف، فظهر أنَّه لا أثر لهذا الاختلاف في تضعيفه، وإنَّما قصَّرنا به عن الوصف بالصحة لتفرُّد عبد الله بن كيسان به، وليس هو من أهل الضبط والإتقان، بل هو مستور، لم تتحقَّق أهليَّته، وورد لمتن حديثه شواهد تعضده، وهذا ضابط

(١) «شُعَبُ الْإِيمَان» (١٤٦٢) إلَّا أنَّ فيه: «عن سعيد بن أبي سعيد، عن عتبة بن مسعود»، وقال محقِّقه في الحاشية: «في الأصل و(ن): أبي عتبة بن مسعود»، ولعلَّ الصَّواب ما ورد عند ابن حجر والله أعلم. ورواه البخاري في «التَّاريخ الكبير» (١٧٧/٥) عن محمد بن عباد عن يعقوب عن قاسم ابن أبي زياد (كذا) عن ابن كيسان عن سعيد بن أبي سعيد عن عتبة ابن مسعود أو عبد الله بن مسعود، ولم يذكر فيه الرَّمعي.

(٢) لكنَّه متابعٌ بمحمَّد بن عباد عن البخاري في «التَّاريخ»، كما تقدَّم إلَّا أنَّه ليس في إسناده الرَّمعي.

أحد قسَمي الحسن^(١)، فلذا قرّرنا كونه حسنًا، فمن شواهد:

ما قرئ على الإمام الخبر البحر شيخ الإسلام أبي حفص بن أبي الفتح
البلقيني^(٢) وأنا أسمع، أخبركم أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم ابن
الإمام^(٣)، أن المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي أخبره، قال: أنا أبو
القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري، أنا أبو صادق مُرشد بن يحيى،
أنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الحبال، نا عبد الرحمن بن عمر^(٤)، أنا
إسماعيل بن يعقوب بن الجَرَّاب^(٥)، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، نا علي ابن
عبد الله هو ابن المديني، نا سفيان هو ابن عيينة، عن يعقوب بن زيد بن طلحة
التيمي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي
عَلَيْكَ صَلَاةً إِلَّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا»، فقام إليه رجلٌ فقال: يا رسول الله،
أجعل نصف دعائي لك؟ قال: «إِنْ شِئْتَ»، قال: لا، أجعل لك ثلثي دعائي؟
قال: «إِنْ شِئْتَ»، قال: لا، أجعل دعائي كله لك؟ قال: «إِذَنْ يَكْفِيكَ اللَّهُ هَمَّ
الدُّنْيَا وَهَمَّ الْآخِرَةِ»^(٦).

(١) وهو الحسن لغيره.

(٢) سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير.

(٣) نجم الدين التفليسي.

(٤) أبو محمد النحاس.

(٥) إسماعيل بن يعقوب بن إبراهيم أبو القاسم يعرف بابن الجَرَّاب، بكسر الجيم وآخره باء

معجمة بواحدة، كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٤٤١).

(٦) «فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل القاضي (١٣)، وقال الألباني: «مرسل صحيح الإسناد».

هذا إسنادٌ صحيح، لكنّه مرسل، وفيه نكتة لطيفة وهو أنّ إسناده منّي إلى ابن الجَرَّاب مَصرِيّون^(١)، وقد اعتضد هذا المرسل بشاهد جيّد، أخرجه الترمذيّ من طريق الطّفيل بن أبيّ بن كعب، عن أبيه قال: «قلت: يا رسول الله! إنّني أكثُرُ الصَّلَاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟...»، فذكر معناه، وإسناده حسن^(٢).

وله شاهد آخر رويناه عن ابن أبي عاصم وقد تقدّم الإسناد إليه، قال: نا الحسن بن الصباح البزار، ثنا شُبابة هو ابن سَوار، نا مُغيرة بن مسلم هو السَّراج، عن أبي إسحاق هو السَّبيعي، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ عَلَيَّ كَفَّارَةٌ لَكُمْ»، ورجاله رجال الصَّحيح^(٣).

(١) وهذه الفائدة ذكرها الحافظ أيضًا في «المجمع المؤسّس» (٢/٣٠٦، ٣٠٧).

(٢) جامع الترمذيّ مذي (٢٤٥٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) «الصَّلَاة على النَّبيِّ ﷺ» لابن أبي عاصم (٤٠)، ورجاله رجال الصَّحيح كما قال ابن حجر، إلّا أنّه منقطع بين أبي إسحاق السَّبيعي وأنس بن مالك، ولم يسمع منه ولم يره كما قال أبو حاتم في «المراسيل» (ص ١٤٦).

وأولى من هذه الشّواهد حديث مكحول، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ قال: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاة فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَإِنَّ صَلَاةً أُمْتِي تُعَرِّضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَمَنْ كَانَ أَكْثَرَهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً كَانَ أَقْرَبَهُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً»، أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٣/٢٤٩)، وقال الحافظ في «الفتح» (١١/١٦٧): «لا بأس به»، قلت: السُّنَد منقطع، فمكحول لم يسمع من أبي أمامة، كما في «تحفة التَّحصيل» (ص ٥١٥).

❖ الوجه الثالث في فوائده:

الأولى: قوله: «أولى» هو أفعل تفضيل من وَلِيَ إذا قُرِب، يقال منه وليه ويليهِ وَلِيًّا، والوَلِيُّ القرب والدُّنُو، يُقال: تباعدنا بعد وَلِي، وقال آخر:

وَعَدَت عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ يَحْجُبُ^(١)

ومنه: «كُلٌّ مِمَّا يَلِيكَ» أي: مِمَّا يُقَارِبُكَ، وقد تحيى بمعنى آخر كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٢) وقد تحيى محتملة للمعنيين، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِخْوَانِهِمْ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾.

وقال الأصمعي في قوله: أولى لك معناه: قاربه ما يهلكه، وأنشد:

فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث

أي: قارب أن يزيد، قال ثعلب: «لم يقل أحدٌ في (أولى) أحسن ممَّا قال الأصمعي» انتهى^(٣).

ولام الولي ياء، والألف منقلبة عنها؛ لأنَّ فاءه واو، فلم يجعلوا لامه واوًا؛ إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولا مه واوان إلا واو، قاله أبو البقاء^(٣).

الثانية: وقوله: «يوم القيامة» قيَّده بهذا الظرف؛ ليعمَّ من اتَّصف بعدُ من جميع الأمَّة، ولأنَّه موطنُ الافتقار إلى الدُّنُو منه لما في تلك المنزلة من الشَّرَفِ

(١) في «اللسان» وغيره: (تشعب).

(٢) «لسان العرب»، (٤١١/١٥)، مادة: (ولي).

(٣) «اللباب في علل البناء والإعراب»، (٤٢٦/٢).

العظيم، وسقطت هذه الجملة من بعض الروايات كما نبهنا عليه، والمطلق فيها محمول على المقيّد؛ إذ يبعد أن يكون المراد منه القرب في الدنيا إلا على تأويل^(١).

الثالثة: لم يؤكّد «أكثرهم» باللام كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَأُولَئِكَ أَتَّبَعُوهُ﴾ لاختلاف المقامين؛ إذ مقام الآية إثبات لمجود، لَمَّا كان الخطاب في القصّة مع أهل الكتاب، فحسن تكرار التأكيد فيه بالقسم^(٢)، واكتفى في الحديث بالتأكيد بـ «إِنَّ»، لما كان الإثبات فيه لمعروف.

الرابعة: قوله في رواية أبي يعلى: «ألا إِنَّ» ألا حرف استفتاح، ومعناها أفاد التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ومن النفي؛ لأنّ همزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق، ولهذا لا تكاد تقع الجملة فيه إلا مقدرة بنحو ما يتلى به القسم نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَأُولَئِكَ أَتَّبَعُوهُ﴾.

الخامسة: أصل الصلّة في اللغة الدعاء، وسُمّيت الصلّة الشرعية بذلك لاشتغالها على الدعاء على الصّحيح، وقيل في اشتقاقها أقاويل كثيرة غير هذا، وقد سمّى الله تعالى الصلّة والدعاء إيماناً على ما جزم به أئمة المفسّرين في قوله

(١) أي على تأويل أن المراد بالقرب القرب من سنّته عليه الصلّة والسّلام، والله أعلم.

(٢) وذلك أنّ أهل الكتاب زعموا أنّ إبراهيم كان يهودياً أو نصرانياً، وجحدوا أن يكون حنيفاً مسلماً، فأبطل الله مزاعمهم وذكر أنّ أولى الناس به من اتّبع شريعته الحنيفيّة، وهو نبيّنا ﷺ ومن اتّبعه من المؤمنين.

تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾، وقال: ﴿قُلْ مَا يَعْبَرُ بِكُمْ رِيَاسَةٌ وَلَا دُعَاؤُكُمْ﴾، قال ابن عباس وغيره في الموضعين: «يعني إيمانكم»^(١)، فبين الصلاة والدعاء تلازم. وأما الصلاة على النبي ﷺ فهي من العبد دعاء لربه أن يصلي على نبيه، ومن الله الرحمة في قول الأكثرين، وقيل: المغفرة، وقال به جماعة من السلف، وجعل الحليني المعنى الشرعي في الصلاة راجعاً إلى المعنى اللغوي من وجه آخر، فقال: «المراد بالصلاة في اللسان التعظيم، وقيل لها ذلك لما فيها من انحناء الصلا وهو وسط الظهر؛ لأنَّ انحناء الصَّغِيرِ للكبير تعظيم منه له... إلى أن قال: فإذا قلت: اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ فَإِنَّمَا تريد: اللَّهُمَّ عَظِّمْ مُحَمَّدًا في الدُّنْيَا والآخرة»^(٢)، وما قاله حسن، لكن لم أرَ في كلام أهل اللغة أنَّ أصل الصلاة التعظيم، فكأنَّه فسَّره باللائم، وأما قوله: «إنَّ الصَّلا وسط الظهر» فقد صدَّره صاحب «المحكم» كلامه، ثمَّ حكى قولاً ثانياً أنَّ الصَّلا ما عن يمين الذَّنْبِ وعن شماله، وهذا هو الذي جزم به الجوهري^(٣)، وحكى ابن سيده في الصَّلا

(١) كذا في أصل ابن حجر، والذي قاله أئمة المفسرين في الموضع الأوَّل من سورة البقرة، آية (١٤٣) أنَّ معنى الإيمان هو الصلاة، كما في «تفسير الطبري» (٢/ ٦٥٠)، و«الدَّرُّ المشور» (١/ ٢٥)، وأما في سورة الفرقان، آية (٧٧)، فقال ابن عباس أنَّ المراد بالدُّعاء الإيمان، كما في «تفسير ابن جرير» (١٧/ ٥٣٦)، و«الدَّرُّ المشور» (١١/ ٢٣٣).

فالوضع الأوَّل يكون معنى الإيمان الصلاة، وفي الموضع الثاني معنى الدُّعاء الإيمان، وبينهما تلازم.

(٢) «شُعْبُ الإيمان» للبيهقي (٣/ ١٤٣) مع بعض الاختلاف في اللفظ.

(٣) «الصَّحاح» (٢/ ١٧٤٧)، وانظر: «لسان العرب» (١٤/ ٤٦٦ - مادة صلا).

قولين آخرين ثم قال: «وسمّي المصلّي الذي يجيء بعد السّابق في الخيل مصلّيًا؛ لأنّ رأسه يلي صلا المقدّم»، وهذا يؤيّد ما جزم به الجوهري.

❖ الوجه الرابع في مسائله:

الأولى: لا بدّ من حمل الفضل الوارد في هذا الحديث على أنّ المراد بالمتّصف به من تقيّد بالإتيانها أمرُ به والكفُّ عمّا نهي عنه، فلا يكون من أهمل الواجبات وعمل المنكرات ولم يعمل من الأعمال الصّالحة شيئًا إلّا الصّلاة على النّبي ﷺ داخلًا تحت عموم هذا الفضل، فوجب تخصيص عمومها بما قيّدناه.

الثّانية: تقييده بيوم القيامة منه، ظاهره أنّ فضيلة القرب من النّبي ﷺ مختصّةٌ بذلك اليوم حتّى لا تتناول ما بعد يوم القيامة من منازل الجنّة، وهذا هو المعتمد، وفائدة القرب منه في ذلك يظهر في أمن أولئك المقرّبين من الكروب وتذكيرهم بإخوانهم من أهل الذّنوب وغير ذلك.

الثّالثة: هل ينال هذه الفضيلة من واطب عليها وأهمل سائر فضائل الأعمال غير الواجبات فيه نظر، وحكى القرطبي عن الزّاهد الكبير سهل ابن عبد الله التّستري أنّه قال: «إنّ الصّلاة على النّبي ﷺ أفضل العبادات، قال: لأنّ الله تولّاها هو وملائكته، ثمّ أمر بها المؤمنين، قال: وسائر العبادات ليست كذلك» انتهى.

ويقرب منه قول الغزالي: إنّ الدّعاء أفضل العبادات؛ إذ الصّلاة على النّبي ﷺ دعاء وزيادة، والأظهر أنّ ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما قيل في

الجواب عن الأحاديث التي ظاهرها التعارض في أي الأعمال أفضل، إن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، وعلى هذا فيختص بهذه الفضيلة من أكثر الصلاة عليه ﷺ حيث شرع ذلك، إمّا على الوجوب كالنذر أو في أحوال مخصوصة في قول بعض أهل العلم كالشَّهْد الأخير^(١)، وخطبتي الجمعة^(٢)، وصلاة الجنازة^(٣)، وكذا في كلّما ذُكر على قول الطحاوي والحليّمي ورجّحه جماعة من المتأخّرين^(٤)، وإمّا على الاستحباب كالشَّهْد الأوّل^(٥).

وينبغي أن يتأكّد في الأماكن التي وردت الأحاديث فيها، وذلك عند

(١) ذهب للوجوب الشافعي ورواية عن أحمد وهي قوله الأخير، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى الاستحباب، والقول بالوجوب قويٌّ لكثرة دلائله، وانظر ما كتبه ابن القيم في اختلاف أهل العلم في حكم الصلاة عليه ﷺ في هذا الموطن في كتابه «جلاء الأفهام» (ص ٤٦٣ - ٥١٦).

(٢) اختلف في اشتراطها لصحّة الجمعة، والصلاة عليه ﷺ من هدي السلف لا ينبغي أن تُترك. انظر: «جلاء الأفهام» (ص ٥٢١).

(٣) ورد في ذلك عدّة أحاديث، منها ما أخرجه عبد الرزّاق (٤٨٩/٣) وغيره عن معمر، عن الزُّهري، قال: سمعت أبا أمامة ابن سهل بن حنيف يُحدّث ابن المسيّب قال: «من السنّة في الصّلاة أن يكبّر ثمّ يقرأ بأَمّ القرآن، ثمّ يصليّ على النّبيّ ﷺ، ثمّ يُخلص الدّعاء للميت، ولا يقرأ إلّا في التّكبيرة الأولى، ثمّ يسلم في نفسه عن يمينه».

(٤) انظر: «جلاء الأفهام» (ص ٥٤٠)، والأحاديث الموجبة للصّلاة عليه كلّما ذُكر كثيرة جدًا.

(٥) انظر: «جلاء الأفهام» (ص ٥٠٨).

الصَّباح والمساء^(١)، وعند القيام من اللَّيل ومن النَّوم^(٢)، وعقب الوضوء^(٣)، وعند سماع الأذان والإقامة^(٤)، وعند دخول المسجد والخروج منه^(٥)، وفي ابتداء

(١) لحديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِينَ يُضِيحُ عَشْرًا وَحِينَ يُغْمِي عَشْرًا أَذْرَكَتُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أخرجه ابن أبي عاصم في «الصلاة على النبي ﷺ» (٦١) من طريق خالد بن معدان، عن أبي الدرداء، وخالد بن معدان لم يسمع من أبي الدرداء، قاله أحمد، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٥٢).

(٢) لحديث ابن مسعود موقوفًا: «رجلان يضحك الله إليهما»، وفيه: «ورجل قام من اللَّيل لا يعلم به أحد فأسبغ الوضوء وصلى على محمد ﷺ وحمد الله واستفتح القراءة فيضحك الله إليه يقول: انظروا إلى عبدي لا يراه أحد غيري»، الحديث، رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (١٥٩/٩) وهو صحيح وله حكم الرفع، وقد روي مرفوعًا، والصحيح الموقوف، وانظر: «علل الدارقطني» (٥/٢٦٦).

(٣) لحديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنْ طَهْوَرِهِ فَلْيَقُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَيَّ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ». أخرجه أبو الشيخ كما في «جلاء الأفهام» (ص ٥٩٣) وفيه محمد بن جابر الياامي، متكلم فيه.

(٤) لحديث عبد الله بن عمرو ~~رضي~~ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا...» الحديث، رواه مسلم في «صحيحه» (٤/٢).

(٥) لحديث فاطمة ~~رضي~~ قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم، وقال: رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج صلى على محمد وسلم وقال: رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك» أخرجه الترمذي في «الجامع» (٣١٤)، وغيره، وفي سنده انقطاع، وأصله في «مسلم» من حديث أبي حميد أو أبي أسيد من غير لفظ الصلاة.

الدُّعاء ووسطه وآخره^(١)، وعند المرور بالمساجد^(٢)، وفي ليلة الجمعة ويومها^(٣)، وعند القيام من المجلس^(٤)، وعند المصافحة المشروعة^(٥)، وعند استلام الحجر^(٦)،

(١) لحديث فضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ» أخرجه الترمذي (٣٤٧٧) وغيره، وهو حديث صحيح، ووردت بعض الأحاديث في جعل الصلاة عليه أول الدعاء وأوسطه وآخره، إلا أن في أسانيدها ضعفاً، انظر لها: «جلاء الأفهام» (ص ٥٣١).

(٢) لأثر علي بن عبيد الله قال: «إذا مررتُم بالمسجد فصلُّوا على النَّبِيِّ ﷺ تسليماً» رواه القاضي إسماعيل في «فضل الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ» (٨٠)، وفيه سيف بن عمر وهو متروك.

(٣) لحديث أوس بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصُّعْقَةُ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ»، قال: قالوا: يا رسول الله! وكيف تُعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ يقولون: بليت، فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ»، رواه أبو داود في «سننه» (١٠٤٧) وغيره، وهو صحيح.

(٤) لأثر سفيان الثوري أنه كان إذا أراد القيام يقول: «صَلَّى اللَّهُ وَمَلَأَتْكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَنْبِيَائِهِ اللَّهُ وَمَلَأَتْكَ»، أخرجه ابن أبي حاتم كما في «جلاء الأفهام» (ص ٥٧٢)، وقال ابن القيم: «هذا الذي رأيته من الأثر في هذا الموطن».

قلت: وقد جاء عنه ﷺ أنه قال: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى نَبِيِّهِمْ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ نَزْرَةٌ، فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ» رواه الترمذي في «جامعه» (٣٣٨٠) وغيره، وهو صحيح.

وهذا عام في أول المجلس أو آخره أو أوسطه.

(٥) لم أقف على حديث أو أثر في الصلاة عليه ﷺ عند المصافحة.

(٦) لأثر ابن عمر، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٣٨/٥) من طريق محمد بن مهاجر، عن نافع قال: «كان ابن عمر إذا أراد أن يستلم الحجر قال: اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ، ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ويستلمه» قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن =

وَعَقِبَ التَّلْبِيَةِ^(١)، وعند زيارته ﷺ^(٢)، وعند طنين الأذن^(٣)، وعند كتابة اسمه ﷺ في كتب العلوم^(٤)، وبهذا يظهر اختصاص أصحاب الحديث بهذه الفضيلة لاطلاعهم على ما يخفى على غيرهم من ذلك، ولما لازمتهم لها في معظم تصرفاتهم؛ في أحوال مدارستهم ومذاكرتهم ومطالعتهم وقراءتهم وتعليقاتهم وتنبهاتهم، ما من ذلك شيء إلا وذكر النبي ﷺ قائمًا وزمامه، وسلكه ونظامه، وبدؤه وختامه، فعليه صلاة الله وسلامه، وحسبنا الله تعالى.

= محمد بن مهاجر إلا عون بن سلام.

قلت: فيه محمد بن مهاجر القرشي الكوفي، وهو لئ الحديث.

- (١) لأثر القاسم بن محمد قال: «كان يُسْتَحَبُّ للرجل إذا فرغ من تلبيته أن يصلي على النبي ﷺ»، أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/٢٣٨)، والقاسم من التابعين، وفي السند إليه ضعف.
- (٢) لأثر عبد الله بن دينار قال: «رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي ﷺ فيصلّي على النبي ﷺ ويدعو لأبي بكر وعمر ~~رضي الله عنهما~~»، أخرجه مالك في «الموطأ» (١/١٩٦ - رواية أبي مصعب الزهري).
- (٣) لحديث أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا طَنَّتْ أُذُنُ أَحَدِكُمْ فَلْيَذْكُرْنِي وَلْيُصَلِّ عَلَيَّ، وَلْيَقُلْ ذَكَرَ اللَّهُ بِخَيْرٍ مَنْ ذَكَرْنِي»، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٣٢١) وغيره، وفيه محمد ابن عبيد الله بن رافع، وهو متروك، وحكم الألباني على الحديث بالوضع، كما في «السلسلة الضعيفة» (٦/١٣٧).

(٤) ورد في ذلك أحاديث واهية عن النبي ﷺ لا تثبت، انظر في ذلك «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ٥٧٤)، وكتابة الصلاة عليه ﷺ من عمل سلف الأمة، فلا ينبغي أن يهملها الكاتب، وأن يكتبها كاملة لا على شكل (ص) أو (صلعم) كما يفعله بعضهم، بل قد يُعَدُّ ذلك من البُخْلِ بالصلاة عليه ﷺ، وهناك مواطن أخرى يُسْتَحَبُّ الصلاة فيها على نبيّنا ﷺ ذكرها ابن القيم بالتفصيل في كتابه «جلاء الأفهام» في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام.

كشاف الموضوعات والفوائد

- المقدمة ٥
- نموذج من النسخة الخطية ١١
- النص المحقق ١٣
- مقدمة الحافظ ابن حجر ١٥
- * تخريج الحديث:
- طريق محمد بن خالد بن عثمة ١٧
- رواية عبد الله بن أحمد، عن ابن أبي شيبة، عن خالد بن مخلد ١٨
- رواية البغوي، عن ابن أبي شيبة، عن خالد بن مخلد ١٩
- تفصيل طرق الحديث من رواية أبي بكر ابن أبي شيبة بأسانيد لحافظ ابن حجر ١٩
- طريق أبي بكر بن أبي عاصم ٢٠
- طريق سمويه ٢٠
- طريق أبي يعلى ٢٠
- طريق بقي بن مخلد ٢١
- طريق الحسن بن سفيان ٢١
- كلام ابن حبان أن أصحاب الحديث هم أولى به ﷺ ٢٢
- طريق عبيد بن غنام ٢٢

- كلام أبي نعيم الأصبهاني أنَّ الحديث منقبة وشرف لأهل الحديث ٢٣
- طريق محمد بن وضاح ٢٣
- طريق يحيى بن معين ٢٣
- طريق عثمان بن أبي شيبة ٢٤
- طريق أبي كريب محمد بن العلاء ٢٤
- طريق الصغاني محمد بن إسحاق ٢٤
- طريق أحمد بن مهرا ٢٥
- كلام أبي جعفر الأزدي في تفضيل أهل الحديث ٢٥
- طريق عباس بن محمد الدوري ٢٦
- طريق القنطري علي بن داود ٢٦
- التعريف برجال السند (محل الالتقاء) على سبيل الاختصار ٢٨
- رسم البخاري في المستورين أن لا يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً ٢٩
- قاعدة من روى عنه ثقة ولم يجرح، ولا جاء بمتن منكر فهو ثقة عند ابن حبان ... ٢٩
- عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث إلا عن الثقات عنده ٣٠
- * الحكم على الحديث ٣١
- ابن حبان لا يفرق بين الصحيح والحسن في تخريجه للحديث في صحيحه؛ إذ كل منهما يصلح للاحتجاج ٣٢
- إفراد الحسن من الصحيح يقتضي تقسيم الصحيح إلى أقسام كثيرة ٣٢
- تقديم الجرح على التعديل ٣٢
- الجرح بعد ثبوت العدالة لا يقبل إلا مبيّن السبب ٣٣

- من أطلق قبول الجرح من غير بيان سببه محمول على ما إذا لم يعارضه توثيق ٣٣
- من عدله أمثال عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن معين لا يقبل الجرح إلا مبيّن السبب ٣٣
- احتجاج أصحاب الصحيح بمن جرح محمول على أن التجريح غير مبيّن السبب ٣٣
- تعليل هذا الحديث بالاضطراب ٣٣
- الاضطراب يكون موجباً للضعف إذا تساوت وجوهه ويُعدم الترجيح ٣٤
- من أوجه الجمع أن يروي الراوي الحديث نازلاً وعالياً ٣٤
- لا تعويل على السند الضعيف في تعليل الطرق الأخرى ٣٤
- ضابط الحسن لغيره ٣٤
- تحسين الحديث بالشواهد ٣٥
- حديث يعقوب بن زيد بن طلحة في فضل الصلاة عليه ﷺ ٣٥
- نكتة إسنادية للحافظ ٣٦
- حديث أبي بن كعب وبيان أنه صحيح مرسل ٣٦
- حديث أنس بن مالك ٣٦
- حديث أبي أمامة أولى من الشواهد التي ذكرها الحافظ (حاشية) ٣٦
- * فوائد الحديث ٣٧
- الكلام على قوله في الحديث «أولى» من الناحية اللغوية ٣٧
- تقييد القرب الوارد في الحديث بيوم القيامة ٣٧
- عدم تأكيد «أكثرهم» باللام ٣٨
- «ألا» حرف استفتاح يفيد التحقيق ٣٨
- معنى الصلاة لغة وشرعاً ٣٨
- معنى الصلاة على النبي ﷺ ٣٩

- * مسائل الحديث: ٤٠
- حمل الفضل الوارد بمن فعل الأوامر وترك الزواجر ٤٠
- تقييده بيوم القيامة لا يتناول ما بعده من منازل الجنة ٤٠
- هل ينال هذه الفضيلة من واطب عليها وترك نوافل الطاعات؟ ٤٠
- مواضع الصلاة عليه ﷺ الواجبة ٤١
- مواضع الصلاة عليه ﷺ المستحبة ٤١
- مواضع الصلاة عليه ﷺ المتأكدة ٤١
- ظهور اختصاص أصحاب الحديث بفضيلة القرب منه ﷺ يوم القيامة ٤٤

